



قرار وزير العدل

رقم (239) لسنة 2015 ميلادية

بشأن إعادة تشكيل لجنة شؤون الموظفين بوزارة العدل

وزير العدل

- بعد الإطـاع على الإءـلان الدستـوري وتعديلاته.
- وعلى القانون المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2006م بشأن نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (44) لسنة 2014م في شأن إعلان حالة النفير والتعبئة العامة وتكليف رئيس حكومة إنقاذ وطني.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (46) لسنة 2014م في شأن منح الثقة لحكومة الإنقاذ الوطني.
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (50) لسنة 2012م بإعتماد الهيكل التنظيمي واختصاصات وزارة العدل وتنظيم جهازها الإداري.
- وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء لحكومة الإنقاذ الوطني رقم (1) لسنة 2014م بشأن تكليف وزراء بمباشرة أعمالهم.
- وعلى قرار وزير العدل رقم (505) لسنة 2014م بشأن إعادة تنظيم أحكام القرار رقم (184) لسنة 2014م في شأن تنظيم عمل لجنة شؤون الموظفين.
- وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة ومصالحه العمل.

رد

مادة (1)

يعاد تشكيل لجنة شؤون الموظفين بوزارة العدل على النحو التالي:-

- رئيساً
- عضواً
- عضواً
- عضواً "قانوني"
- عضواً
- عضواً
- عضواً
- أمين سر اللجنة



- 1) السيد/وكيل الوزارة للشؤون الإدارية والمالية.
- 2) السيد/مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- 3) السيد/الياهو محمد الرطيب.
- 4) السيد/طارق خالد أبو زربية.
- 5) السيد/مختار إبراهيم بعيو.
- 6) السيد/محمد حسين إبراهيم معتوق.
- 7) السيد/منذوب عن وزارة العمل.
- 8) السيد/محسن غومسة عزيز.





مادة (2)

تتولى لجنة شؤون الموظفين بالوزارة ممارسة الإختصاصات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م المشار إليه.

مادة (3)

تعقد اللجنة إجتماعاتها بدعوة من رئيسها مرة كل أسبوع وتتبع أمام اللجنة الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للقانون رقم (12) لسنة 2010م المشار إليه والمتعلقة بالدعوة للأجتماعات وحضور الأعضاء وترتيب بنود جدول الأعمال وكيفية نظر الموضوعات المعروضة واتخاذ التوصيات اللازمة بشأنها.

مادة (4)

يباشر كلاً من الرئيس والأعضاء "الثاني والثالث" مهامهم باللجنة بالإضافة إلى أعمالهم الأصلية. ويباشر باقي أعضاء اللجنة وأمين سرها مهامهم باللجنة على سبيل التفرغ التام.

مادة (5)

يمنح رئيس وأعضاء اللجنة وأمين سرها مكافأة شهرية قدرها (500د.ل) ديناراً لبيي.

مادة (6)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالف أحكامه وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

رقم القرار # 239

مصطفى أحمد القليب
وزير العدل



الموافق: 19 - 4 - 2015م

.....
سامة

